

20 ألف يورو رسوم المشاركة في المعارض الخارجية.

# المنتجات الحرفية اليمنية . لماذا لا تتجاوز الحدود؟

**تعوضه، وكان قطران قد وصف المشاركة التي تقوم بها اليمن هزيمة في تصريح نشرته صحيفة الجمهورية سابقاً وأعاد ذلك إلى عدم التنسيق بين الجهات الرسمية ولأن الحرفي يهمل تقديم وجه بلده ويلجأ إلى الغش والتدليس وبيع منتجات يمنية غير حقيقية، ولن يحدث هذا في حال تم تيسير الإجراءات ووجود ضوابط وتسهيلات للحرفي تزيل العراقيل من أمامه ليصبح قادراً على تقديم الأفضل والاهتمام بجودة المنتج الذي يذهب به بعيداً.**

**استطلاع / مقر الصنيدي**



وعن الأسباب والعوامل التي تجعل الحرفي ينتج منتجاً رديئاً قال إن أهمها الأعباء التي تصاحب المشاركة في الفعاليات الخارجية ويتم حالياً إعداد مشروع لتنظيم المتاجرة بالحرف اليدوية وتوفير فرص عمل للشباب في مجالات الحرف اليدوية ومن العوامل المؤثرة وجود الكثير من السلع المقلدة لها.

هناك جهوداً لحصر ومسح الحرف اليدوية وجعلها في مشروع سجل وطني حيث أن هذا السجل غير موجود منذ قيام الثورة وإيجاد قاعدة بيانات مكتملة فحالياً لا توجد قاعدة بيانات مكتملة للحرفة ومنطقتها وتاريخها وأدواتها وليست هناك أي مرجعية لها.

**ليس هناك أسهل من استيراد مشغولات حرفية مقلدة وإن وجدت بعض المصنوعات عقب صدور قرار مجلس الوزراء الذي يمنع استيراد المنتجات الحرفية المقلدة، لكن الحال يتغير عندما تحاول المنتجات الحرفية الخروج للمشاركة في المعارض الدولية فيتم طلب مبالغ كبيرة من الحرفيين. ووفقاً لمدير المركز الوطني لتطوير الحرف والمشغولات اليدوية عبدالرزاق قطران فإنه يتم دفع رسوم تصل إلى ٢٠ ألف يورو من قبل من يريد المشاركة في معرض دولي وهو مبلغ خيالي لا يمكن أن يتحمل الحرفي دفعه ومن يدفع مبلغاً كهذا لا يكون مهتماً بتقديم منتج محلي جيد ويصبح تركيزه على الأرباح التي**



**- شماخ:**

**سنعمل على تقديم المنتج**

**اليمني بأفضل صورة**

**- الحربي:**

**أكثر ما يهدد المهنة**

**الحرفية ترك المشتغلين بها**

**دون اهتمام**

المناسبة لتقديم وعرض ما لديهم، ولدينا تعاون وثيق مع الجمعيات التي تساهم في تشجيع ورعاية الصناعات الحرفية اليدوية.

**حصر ومسح الحرف**

من جانبه يقول عبدالرزاق قطران أن

فقط الحضور فاليمن حاضرة بقوة لكن علينا أن نحسن من هذا الحضور ومنحه بريقاً يليق بالمكانة التاريخية للبلد، كما أننا نسعى لدعم المنتجين الحرفيين سواء كانوا أسراً أو أفراداً وتوعيتهم بأهمية ما يقومون به وعمل دورات تدريبية لتطوير أدائهم ومساعدتهم في صناعة الكيفية الجيدة

ومع هذه الإجراءات يبدو محمد شماخ متفاناً بمستقبل تسويق الحرف اليمنية الجيدة خارجياً وقال إنه انطلق في انتقاء أفضل من يجيد صناعة المنتجات الحرفية المحلية بالتعاون مع وزارة السياحة ممثلة بمجلس الترويج السياحي ليتم تسويق هذه المنتجات المصنوعة يدوياً والتي لا تستخدم أي نوع من أنواع القوالب في مراحل الإنتاج والناجعة من روح البيئة المحلية الخالصة. وأضاف شماخ أن هناك الكثير من العروض التي قدمها البعض لكنها لم تكن عند مستوى سمعة اليمن في المنتج الأصيل ولم يتم قبولها ما لم تكن مستوفية شروط الإنتاج وقال إن الدور الذي يقومون به كجهة مسوقة للمنتجات الحرفية اليمنية هو تقديم المنتجات بصورة لائقة والاهتمام بجودتها ودعم الحرفيين على التمسك بالعمل اليدوي الخالص دون دخول أي آلات أو وسائل ولو مساعدة وجعل المنتج يمينياً بدرجة كاملة، خالياً من أي تدخل غير محلي وجعل هذا المنتج مقبولاً في التسويق من حيث التغليف الذي تفتقد إليه منتجاتنا التي تقدم داخلياً وخارجياً بصورة لا تصل إلى قيمتها الحقيقية مما يجعلها تفتقر إلى أسس التسويق الجذاب الملفت للانتباه.

**تنافس مع الآخرين**

وتقول /فاطمة الحربي رئيسة مجلس الترويج السياحي بأن التركيز الحالي يهتم بالطريقة التي ستقدم بها المنتجات المحلية إلى العالم وجعلها تنافس منتجات أخرى لدول لا تصل قيمتها التراثية والتاريخية إلى ما يميز اليمن، وأيضاً إعادة الاعتبار إلى الحرفي اليمني الذي ذهب الكثير منهم للبحث عن مهنة أخرى وترك المهنة التي توارثها عن أجداده وكان يفترض به أن يقدمها للأجيال التالية لكن عوامل كثيرة عقدت البقاء في حرفة مهددة محلياً وخارجياً فوجود القوالب وتدني أسعار المنتجات الحرفية وعدم معرفة الكثيرين بالفروق الجوهرية بين ما تنتجه اليد وما تنتجه الآلة.

وتضيف الحربي إلى أهمية التسويق وفتح أسواق وأعين جديدة من خلال المشاركة في الفعاليات الدولية وجعل هذه المشاركة مختلفة وليس كما كان سارياً في السابق وذلك عبر إيجاد منافذ وجهات تسويق سواء في القطاع الحكومي أو الخاص مسئولة عن تجويد الإنتاج وشد انتباه المشاركين وليس

للمنتج المحلي والموفرة بأسعار زهيدة وإن كان قرار مجلس الوزراء قد قلل منها.

**تشجيع العاملين**

وتقول وداد العطاب إحدى المهتمات بالمشغولات اليدوية من جمعية خاصة إن أهم الأشياء التي ستحفز المنتج المحلي خارجياً هو تشجيع الحكومة للحرفيين ومنحهم الامتيازات في التسويق والتركيز على منتجاتهم إعلامياً وتقديم تفاصيل عن أهمية المنتج ومعنى أن يكون جيداً والتفريق بين الأصل والمقلد وحضر دخول أي منتج مقلد عبر المنافذ تحت أي مبرر وكذا منع دخول الآلات المساعدة في تزوير وغش المنتجات المحلية خاصة وأنه لوحظ مؤخراً وجود غير يمينيين يقومون باستيراد آلات وقوالب للإنتاج محلياً وذلك هرباً من القرار الذي يمنع الاستيراد وبدل أن كنا نعاني من المنتجات القادمة من الخارج أصبحت تنتج في الداخل تحت مبرر أنها تستهمل العمل وهؤلاء هم من يسرقون الحرفة من أهلها.

**ملك الجميع**

يمتلك ناصر العريزي محلاً صغيراً في صنعاء القديمة ومنذ عامين فقط كان المحل يخلو من أي منتج حرفي مصنوع بواسطة قالب ولا يزال فيه الكثير من المنتجات اليدوية المحلية إلا أنها تبقى في أماكنها لغترات طويلة دون أن يشتريها أحد بعد أن قل عدد السياح الذين كانوا يحرصون على شراء المنتجات اليدوية فقط ولديهم قدرة على تميز المصنوع يدوياً والمصنوع عبر القوالب بينما الزبون المحلي يبحث عن الأقل سعراً وليس مهماً إن كان يدوياً أو صناعياً. ويقول العريزي إنه لم يعد هناك أي منتج ليس مقلداً فقد شمل التقليد كل الأنواع حتى العقيق أصبح أكثر الأنواع تهديداً لعدم قدرة الناس على التمييز، وقد وجهنا الكثير من الشكوى لكن دون فائدة وإذا استمر صاحب المحل في بيع الأنواع الجيدة فقط فلن يقدر على دفع الإيجار فكل من يأتي سأل عن السعر وعندما يراه مرتفعاً يطلب النوع الأقل سعراً وهو ما صنع عبر قالب أو من مواد خام لا علاقة لها باليمن. وندعوا كل من لديه القدرة على إنقاذ المهن الحرفية أن لا يتأخر فهذا تراث الجميع وليس تراث الحرفيين وحدهم.